

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

تَتَمِّمُ الْأَبْحَاثُ الْكَلَامِيَّةُ الْحَسَاسَةُ

لقد حسمّنا أبحاث الجبر، وقد توصلنا إلى مبحث "الأمر بين الأمرين" فإن الإمامية تنتهيّ هذه المنهجية المميزة وفقاً لصراحة الروايات - المرشدة لحكم العقل. وبالتالي إنّ هذه الفكرة تُخصُّ مذهب الإمامي الحق فحسب.

و أمّا نظراً للبعد العقلي فقد برهن الكلاميون والفلسفه على حقانة "الأمر بين الأمرين" بواسطة رفض نظرية "الجبر" و "التفويض" فحينما أبطلواهما بمخالف الأدلة العقلية و النقلية فقد انحصر - عقلاً - الحلُّ الوحيدُ و التفكيرُ السليمُ على الطريق الثالث المُحايد تماماً.

إذ - باختصار - إنّ الفكرة الجبرية ستستدعي هدم عدالة الله تعالى لأنّ الفاعل لو ارتكب ذنباً لعاقبه الله حتماً رغم انفهار الفاعل و انعدام اختياره، و هذا يُمثلُ الظلم تماماً، و كذا عقيدة التفويض حيث ستُفضي إلى نفي التوحيد الأفعالي إذ سينتُج - بالنتهاية - حذف القدرة الإلهية و تأثيراتها التامة تجاه الإنسان تماماً.

فلو أفتنا الأنظار إلى الآيات و الروايات، لرأيناها أنها تُرشدنا إلى التناقض العقلي - الأمر بين الأمرين - أيضاً، وبالتالي إننا لم نتَّبع - في هذه المسألة الاعتقادية الحساسة - بالروايات لأجل أمر المولى فحسب، بل قد اصطفينا الشق الثالث - المُحايد - نظراً للحصر العقلي (من باب السير و التقسيم) حيث قد فَنَدْنَا ضلالَةَ الجبر و التفويض، فتسجّل الأمر بين الأمرين لأنّها - على أيّة حالٍ - قضية منفصلة حقيقة.

و في هذا المضمار قد استحضرَ المحققُ الخوئيُّ بعضَ الروايات قائلاً:

«منها صحيحة يونس بن عبد الرحمن عن غير واحد عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليه السلام قالا: «إنَّ اللَّهَ أَرْحَمُ بِخَلْقِهِ مِنْ أَنْ يُجْبِرَ خَلْقَهُ عَلَى الذُّنُوبِ ثُمَّ يَعْذِبُهُمْ عَلَيْهَا، وَ اللَّهُ أَعْزَزَ مَنْ أَنْ يَرِيدُ أَمْرًا فَلَا يَكُونُ، قَالَ: فَسُئِلَّ هَلْ بَيْنَ الْجَبَرِ وَ الْقَدْرِ مَنْزِلَةُ ثَالِثَةٍ قَالَا: نَعَمْ أَوْسَعُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَ الْأَرْضِ (وَ هُوَ الْأَمْرُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ)»

فبالتالي إنَّ التَّعْبِيرَ الْأَخِيرَ إِمَّا يُعْدُ:

- كنائِيَّةٌ عنْ عُقْدِ هَذَا الْمَسْلِكِ بِحِيثُ مَنْ أَدْرَكَ سِعَةَ السَّمَاءِ وَ الْأَرْضِ لَأَدْرَكَ وَاقِعَ هَذِهِ الْمَنْهَجِيَّةِ.

- أَوْ كنائِيَّةٌ عنْ كَثْرَةِ الْمَعَارِفِ الدَّقِيقَةِ الْكَامِنَةِ فِي هَذَا الْمَسْلِكِ، وَ هَذَا هُوَ الْأَوْجَهُ.

و منها: صحيحته الأخرى عن الصادق عليه السلام قال: «قال له رجل جعلت فداك أجبَرَ اللَّهَ العبادَ عَلَى الْمَعَاصِي؟ قال: اللَّهُ أَعْدَلُ

من ان يجبرهم على العاصي ثم يعذبهم عليها، فقال له جعلت فداك ففوض الله إلى العباد؟ قال: فقال: لو فوض إليهم لم يحصرهم بالأمر و النهي، فقال له جعلت فداك فبينهما منزلة؟ قال: فقال: نعم أوسع مما بين السماء والأرض.

و منها: صحيحة هشام و غيره قالوا: قال أبو عبد الله الصادق عليه السلام أنا لا نقول جبراً و لا تفويضاً.

و منها: رواية حرizz عن الصادق عليه السلام قال: «الناس في القدر على ثلاثة أوجه: رجل زعم ان الله عز و جل أجب الناس على المعاصي، فهذا قد ظلم الله عز و جل في حكمه و هو كافر. و رجل يزعم ان الأمر مفوض إليهم، فهذا و هن الله في سلطانه فهو كافر. و رجل يقول: ان الله عز و جل كلف العباد ما يطيقون و لم يكلفهم ما لا يطيقون، فإذا أحسن حمداً لله و إذا أساء استغفار لله، فهذا مسلم بالغ». بحيث قد بلغ المطلوب في العقيدة.

و منها: رواية صالح عن بعض أصحابه عن الصادق عليه السلام قال: «سئل عن الجبر و القدر فقال: لا جبر و لا قدر و لكن منزلة بينهما فيها الحق التي بينهما لا يعلما الا العالم أو من علمها إيه العالم». و منها: مرسلة محمد بن يحيى عن الصادق عليه السلام قال: «لا جبر و لا تفويض، و لكن امر بين الأمرين».

و منها رواية حفص بن قرط عن الصادق عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله – من زعم ان الله يأمر بالسوء و الفحشاء فقد كذب على الله، و من زعم ان الخير و الشر بغير مشيئة الله فقد اخرج الله من سلطانه، و من زعم ان المعاصي بغير قوة الله فقد كذب على الله، و من كذب على الله أدخله النار».

و منها: رواية مهزم قال: قال: «أبو عبد الله عليه السلام أخبرني بما اختلف، فيه من خلفت من موالينا قال: فقلت: في الجبر أو التفويض، قال: فاسألي قلت: أجب الله العباد على المعاصي، قال: الله أقهر لهم من ذلك، قال: قلت ففوض إليهم؟ قال: الله أقدر عليهم من ذلك، قال قلت فأي شيء هذا أصلحك الله قال: فقلب يده مرتين أو ثلاثة ثم قال: لو أجبتك فيه لکفرت».

و منها: مرسلة أبي طالب القمي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت: أجب الله العباد على المعاصي قال: لا. قال: قلت: ففوض إليهم الأمر؟ قال: لا، قال قلت: فما ذا لطف من ربك قال: بين ذلك».

و منها رواية الوشاء عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: سأله فقلت: «الله فوض الأمر إلى العباد قال: الله أعز من ذلك، فجبرهم على المعاصي قال: الله أعدل و أحكم من ذلك، قال: ثم قال (عليه السلام): قال الله يا ابن آدم أنا أولى بحسناتك منك و أنت أولى بسيئاتك مني عملت المعاصي بقوتي التي جعلتها فيك».

و منها: رواية هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام قال: «الله أكرم من ان يكلف الناس ما لا يطيقون، و الله أعز من ان يكون في سلطانه ما لا يريده».[1]

برهنة المحقق الخميني تجاه "الأمر بين الأمرين"
«فصل في بيان المذهب الحق: وهو الأمر بين الأمرين والمنزلة بين المنزلتين، وفيه طرق:

منها: أنه بعد ما علم أن التفويض وهو استقلال الممکن في الإیجاد و الفاعلیة، والجبر وهو سلب التأثیر عن الموجود (المطلق) و مزاولته تعالى للأفعال و الآثار مباشرة و بلا وسط، مستحيلان، اتضحت سبیل الأمر بين الأمرين وهو كون الموجودات الإمكانية مؤثراتٍ لكن لا بالاستقلال، وفيها الفاعلية والعلیة و التأثیر (لا بنحو جزء العلة بل بنحو إظهار مشیئه الله تعالى) لكن من غير

وسائل الموجودات كما أنها موجودات لا بالاستقلال بل روابطٌ محضةٌ ووجودها عين الفقر والتعلق ومحض الربط والفاقة تكون في الصفات والآثار والأفعال كذلك. فمع أنها ذاتٌ صفات وآثار وأفعال، لم تكن مستقلات في شيء منها كما تقدم برهانه [2].

فمن عرف حقيقة كون الممكן ربطاً محضاً عرَفَ أَنَّ فَعَلَهُ مَعَ كُوْنِهِ فَعَلَهُ (الإِنْسَانُ فَعَلَ اللَّهُ سَبَّحَهُ أَيْضًا فَلَا يُسْنَدُ إِلَى اللَّهِ فَقَطْ كَيْ يَتَوَلَّ الْجَبَرُ وَلَا يُسْنَدُ إِلَى الإِنْسَانِ كَيْ يَتَوَلَّ التَّقْوِيْضُ) فالعالم بما أنه ربطٌ صِرْفٌ وتعلُّقٌ محضٌ، ظهورٌ قدرة الله وإرادته وعلمه وفعله، وهذا عين المنزلة بين المنزليتين والأمر بين الأمرين.» [3]

إذن فالبرهنة المذكورة قد ابتدأت على ألا نُفَكِّكَ ما بين المخلوق و الخالق إطلاقاً - حتى في الأفعال - بل العالم بأسره مَظَهُرٌ تَجْلِي الله تعالى إذ شاكلاً خلقة المخلوقات - كالبشر - هي عينُ الْرَّبِّيْطِ بالله بلا انفكاكٍ حتى أفعالها فإنَّها سُتُّورٌ في تحقق الفعل بنحو الْرَّبِّيْطِ الْحَرْفِيِّ - لا جزء العلة - بحيث ستتجلى المشيئة الإلهية في أفعالِهِمْ و سلوكِيَّاتِهِمْ تماماً، فلو قطعَ سُبْحَانَهُ نظرَهُ - للحظةِ - عن العالم لاضمحلَّ الْرَّبِّيْطُ - العالم - من جَذْرِهِ تماماً.

فأفعالُ المخلوق سواهُ الزَّيْنُ أو الشَّيْنُ تَنَعَّطُفُ على نوعيَّةِ إِرَادَةِ اللهِ وَ قَدْرَتِهِ فحسب، فلو شاءَ أَمْرًا لَتَحَقَّقَ فَعْلُ الإِنْسَانِ آنذاكَ فِي الْخَارِجِ، لَا قَبْلَ مَشِيَّةِ اللهِ، إِذْ قَدْ أَكَدَنَا مُسْبِقًا بِأَنَّ حَقِيقَةَ الْعَالَمِ بِكَافَّةِ حَرْكَاتِهِ وَ أَفْعَالِهِ وَ حَوَادِثِهِ - سواهُ الْجَمَادَاتُ أوَّلَ الْبَشَرِ - هي عينُ الْرَّبِّيْطِ بالله تعالى فليست العلية التامة بِدِيْهِمْ أَبَدًا، فلو فَكَّنَا مَسْأَلَةً أَفْعَالِ الإِنْسَانِ عَنْ فَعْلِ اللهِ تَعَالَى لَتَرَحَلُّنَا ضَمِّنَ شَبَهَةِ التَّقْوِيْضِ - وَ كَذَا الْجَبَرِ مِنْ جَهَةِ أَخْرَى - بَيْنَمَا عَلَيْنَا أَنْ نُوْجِدَ الْأَفْعَالَ مَعًا كَمَا وَحَدَّنَا أَصْلُ الْوِجُودِ وَ الإِرَادَةِ الإِنْسَانِيَّةِ مَعَ اللهِ تَعَالَى، وَ إِنَّمَا الْفَارَقُ هُوَ التَّجَلِيُّ لِيُسْكُنَ أَكْثَرَ.

ثم يَسْتَشَهِدُ الْمَحْقُوقُ الْخَمِينِيُّ عَلَى مُعْتَقَدِهِ بِآيَاتٍ عَدِيدَةٍ قَائِلَةً:

«ولعله إليه أشار في قوله - وهو الحق - : «وَ مَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَ لَكِنَّ اللَّهَ رَمَى» [4] حيث أثبت الرمي من حيث نفاه فقال: «رميت وما رميتك»، فإنَّ الرمي كونه منه لم يكن بقوته واستقلاله بل بقوَّةِ الله وحوله، وقوله: «وَ مَا تَشَاءُنَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ» [5] فأثبت المشيئة لله من حيث كونها لهم (أيضاً لأنَّه تعالى قد نسب الرمي إلى البشر و لكنَّ الرمي في الحقيقة قد تحقق بمشيئة واحدة و هو عينُ الْرَّبِّيْطِ) لا بِأَنْ يَكُونَ الْمَؤْتَرُ مَشِيَّتَيْنِ أو فعلين بالاشتراك بل بما أنَّ مشيئة الممكِن ظهورٌ مشيئةٌ تعالى وعِينُ الْرَّبِّيْطِ والتعلق بها (وَ قَدْ أَبْرَزَ الْبَشَرُ تَلْكَ الْمَشِيَّةَ وَ الْقَدْرَةَ الإِلَهِيَّةَ بِفَعْلِهِ لِيُسْكُنَ أَكْثَرَ إِذْ الإِرَادَةُ وَاحِدَةٌ بَيْنَهُمَا).» [6]

[1] خوئي أبوالقاسم. 1410. محاضرات في أصول الفقه (الخوئي). 2. Vol. 83 قم - ايران: انصاريان.

[2] - تقدم في الصفحة 16.

[3] موسوعة الإمام الخميني قدس سره الشريف. 2. Vol. 20 تهران - ايران: مؤسسه تنظيم و نشر آثار امام خميني. بل هو عينُ الْجَبَرِ إذ الْرَّبِّيْطُ لَا يَمْلِكُ التَّأْثِيرَ لَوْلَا الْطَّرَفَيْنِ فَقَوْمُهُ تَمَامًا بِهِمَا، وَ لَهُذَا يُعَدُّ هَذَا التَّفَكِيرُ مِنْ مَذَهَبِ الْعَرْفَانِ الْخَاطِئِ بِالْكَامِلِ بِحِيثِ سَيَقُولُ إِلَى وَحْدَةِ الْوِجُودِ مَعَ الْمَوْجُودِ، وَ ذَلِكَ وَفَقَاءً لِإِشَارَةِ الشَّهِيدِ الصَّدَرِ إِلَيْهِ حِيثُ يَقُولُ: وَ هَذَا الْاحْتِمَالُ ذَهَبَ إِلَيْهِ عِرْفَاءُ الْفَلَاسِفَةِ وَ مَتَصُوفُوهُمْ، وَ حَاصِلُهُ، أَنَّ هَذَا الْفَعْلُ لَهُ فَاعِلَانٌ، وَ هَمَا الْمَوْلَى وَ الْعَبْدُ، وَ لَكِنَّ هَذِينَ الْفَاعِلِيْنَ لِيُسَا طَوْلِيْنِ، كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي الْاحْتِمَالِ الْثَالِثِ، كَمَا أَنَّهُمَا لِيُسَا عَرْضِيْنِ، كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي الْاحْتِمَالِ الْرَابِعِ، وَ إِنَّمَا هُوَ فَاعِلَيَّةٌ وَاحِدَةٌ، بِحِيثِ أَنَّ هَذِهِ الْفَاعِلَيَّةِ الْوَاحِدَةِ، بِنَظَرِ تَنَسُّبِ إِلَى الْمَوْلَى تَعَالَى، بِنَاءً مِنْهُمْ عَلَى تَصُورِ عَرْفَانِيِّ لِلْعَبْدِ وَ الْمَخْلُوقَاتِ، لِأَنَّهَا مَعَانٍ حَرْفِيَّةٌ وَ اسْتَهْلَاكِيَّةٌ إِذْ فَنَسَبَتْهَا إِلَى الْبَارِيِّ تَعَالَى، نَسْبَةُ الْمَعْنَى الْحَرْفِيِّ إِلَى الْمَعْنَى الْاَسْمِيِّ عَنْدَ الْأَصْوَلِيْنِ، فَكَمَا أَنَّ الْمَعْنَى الْحَرْفِيِّ لِيُسْكُنَ لَهُ هُوَيَّةُ الْأَسْتَقْلَالِيَّةِ، بِلْ هُوَ فَانٌ وَ مَسْتَخْدِمٌ بَيْنَ يَدِيِّ الْمَعْنَى الْاَسْمِيِّ، فَكَذَلِكَ الْمَوْجُودَاتِ بِالنَّسْبَةِ إِلَيْهِ، إِذَا نَظَرَ إِلَى هَذِهِ الْمَوْجُودَاتِ بِمَا هُنَّ تَعْلِقَاتٍ وَ انْدِكَاكَاتٍ، إِذْ فَعَلُوهُنَّ عَيْنَ فَعْلِ الْبَارِيِّ تَعَالَى، وَ فَعْلُ الْمَنْدُكِ عَيْنَ فَعْلِ

المندك فيه، إذن فهي فاعلية واحدة و هذه الفاعلية الواحدة، هي بالنظر الاندكاكى هي فعل العبد، ولكن هذا الاحتمال كما عرفت مبني على ذوق صوفي في تصور عالم الوجود، لا برهان عليه فضلاً عن أن الوجودان على خلافه فلا نقرّه. (بحوث في علم الأصول (عبد الساتر). 4. Vol. 63. ص63. بيروت – لبنان: الدار الإسلامية.)

[4] – الأنفال (٨):١٧.

[5] – الإنسان (٧٦):٣٠؛ التكوير (٨١):٢٩.

[6] نفس المصدر.